

4 يونيو 2020

الأمر التنفيذي 19-COVID-2020

**الأمر التنفيذي بشأن مواجهة فيروس كورونا المستجد 19-COVID**  
**(الأمر التنفيذي الخاص بفيروس كورونا المستجد 19-COVID رقم 38)**

حيث انتشر مرض كورونا فيروس المستجد (19-COVID) بسرعة كبيرة في جميع أنحاء ولاية إلينوي في فترة زمنية قصيرة، مما استدعى إصدار توجيهها صارمًا قبل من مسؤولي الصحة العامة الفيدراليين والحكوميين والمحليين إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لتفشي كارثة الصحة العامة المتزايد؛ و

حيث يمكن أن ينتشر فيروس كورونا المستجد 19-COVID بين الناس من خلال عمليات الجهاز التنفسي، كما أنه يمكن للأشخاص الذين لا تظهر عليهم الأعراض أن ينقلوا الفيروس للآخرين وحيث أنه لا يوجد حاليًا علاج أو لقاح فعال للفيروس؛ و

حيث أنني أعلنت أنا، جيه بي بريتر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كوارث، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، و

حيث أنه بسبب الانتشار الهائل لفيروس كورونا المستجد 19-COVID أعلنت في 1 أبريل 2020 باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛ و

حيث أنه في 30 أبريل 2020، وبسبب الانتشار المستمر المتوقع لفيروس كورونا المستجد 19-COVID والآثار الصحية الناتجة عن ذلك في جميع أنحاء الولاية وبسبب الحاجة إلى مواجهة النقص المحتمل في أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة وأجهزة التنفس ومعدات الحماية الشخصية والمواد اللازمة لعمل اختبارات الإصابة بالفيروس، أعلنت جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث؛ و

حيث أنه في 29 مايو 2020، وبسبب وفاة آلاف الأشخاص بسبب فيروس كورونا المستجد 19-COVID في إلينوي، واستمرار الزيادة في الحالات واستمرار المخاوف من نقص أسرة المستشفيات وأسرة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وأماكن الاختبار التي تحسنت ولكنها لا تزال منخفضة القدرة، والخسائر المالية الناجمة عن الفيروس، أعلنت مرة أخرى باعتبار جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كوارث (جنبًا إلى جنب مع الإعلانات السابقة المحددة في هذا الأمر التنفيذي، إعلانات الكوارث للحاكم)؛ و

حيث أنه من الضروري والملائم أن تواصل ولاية إلينوي اتخاذ التدابير الفورية والمناسبة لمنع أو إبطاء تفشي فيروس كورونا المستجد (19-COVID) وحماية الصحة العامة خلال جائحة (19-COVID)؛ و

حيث أننا وضعنا خطة استعادة الحياة في إلينوي المكونة من خمس مراحل لإعادة فتح منشآت إلينوي، والتي استرشدت بمقاييس الصحة والتي تتضمن استئنافًا حذرًا لأنشطة تجارية وتعليمية وترفيهية معينة في كل مرحلة؛ و

حيث أن خطة استعادة الحياة في إلينوي تُنشى أربع مناطق صحية في إلينوي، لكل منها القدرة على التحرك بشكل مستقل من خلال النهج المرحلي؛ و

حيث أنه اعتبارًا من 4 يونيو 2020، انتقلت جميع المناطق الصحية الأربعة إلى المرحلة 3 من خطة استعادة الحياة في إلينوي؛ و

حيث أن المرحلة 3 تسمح للمدارس بإعادة فتح أبوابها وتقديم تعليمات شخصية محدودة، وفقًا لإرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي (IDPH)؛ و

حيث أن الأمر التنفيذي 2020-38 ينص على ممارسة التباعد الاجتماعي، وارتداء أغطية الوجه في الأماكن العامة وفي الأماكن التي يتعذر فيها الحفاظ على مسافة تباعد اجتماعي تُقدر بستة أقدام، وقصر التجمعات على عشرة أشخاص أو أقل؛ و

حيث يصدر مجلس التعليم في ولاية إلينوي و إدارة الصحة العامة في إلينوي إرشادات وتوصيات للمدارس التي تختار الانتقال إلى التعليم الشخصي المحدود خلال المرحلة 3؛ و

حيث أن قانون عمل الأطفال، 820 ILCS 205/1 et seq. (Child Labor Law, 820 ILCS 205/1 et seq. (ILCS 205/1)، يصرح لمدير المدارس في المدينة أو المقاطعة، أو وكلائهم المفوضين حسب القواعد، بإصدار شهادات عمل للقاصرين الراغبين في العمل؛ و

حيث أن قانون عمل الأطفال، 820 ILCS 205/12 ( Child Labor Law, 820 ILCS 205/12)، يتطلب أن يتم تقديم طلب للحصول على شهادة عمل بصورة شخصية من قبل القاصر الراغب في العمل؛ و

حيث أن إغلاق المدارس والمكاتب الناتج عن تفشي فيروس كورونا المُستجد COVID-19 جعل من الصعب، بل من المستحيل في بعض الأحيان، تقديم ومعالجة طلبات شهادة العمل مع ضمان سلامة الطلاب والأسر والموظفين؛

فإنه بناء عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب دستور إلينوي ومواد (1)7، (2)7، (8)7، (12)7 من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي ( Sections 7(1), 7(2), 7(8), and 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act)، و 20 ILCS 3305، ووفقاً للسلطات المخولة في قوانين الصحة العامة، أمرت بما يلي ابتداء من 4 يونيو 2020:

المادة الأولى. يمكن لجميع المدارس العامة وغير العامة في إلينوي التي تخدم رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر أن تفتح لأغراض تعليمية شخصية محدودة، مثل المدرسة الصيفية، بعد الانتهاء من السنة الدراسية العادية 2019-2020. يمكن لجميع المدارس العامة وغير العامة الاستمرار في تقديم الطعام والخدمات غير التعليمية الأخرى. يجب على المدارس اتباع إرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي خلال المرحلة 3 واتخاذ تدابير استباقية لضمان سلامة الطلاب والموظفين والزائرين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- a. تحديد العدد الأقصى لوجود الأشخاص في مكان واحد بعشرة أشخاص أو أقل، بما يتفق مع إرشادات الصحة العامة.
- b. التأكد من الالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن. لأغراض هذا الأمر التنفيذي، يتضمن الابتعاد الاجتماعي الحفاظ على مسافة ستة أقدام على الأقل من الأفراد الآخرين والحث على عدم الاتصال الجسدي بين الأفراد.
- c. ضمان الالتزام بالممارسات الصحية المناسبة، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون والماء لمدة عشرين ثانية على الأقل بصورة متكررة بقدر الإمكان أو استخدام مطهر اليد، وتغطية السعال أو العطس (في الكُم أو الكوع، وليس اليدين)، والحث على عدم مشاركة الأشياء الشخصية، وتنظيف وتطهير الأسطح التي يتم لمسها بصورة متكررة.
- d. اشتراط استخدام معدات الوقاية الشخصية المناسبة، بما في ذلك استخدام أغطية الوجه من قبل الطلاب والموظفين والزائرين الذين تجاوزوا الثانية من العمر وقادرين من الناحية الطبية على تحمل غطاء الوجه. يجب على المدارس توفير أغطية الوجه لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على مسافة تباعد اجتماعي لا تقل عن ستة أقدام في جميع الأوقات، وبذل أقصى جهود ممكنة لتوفير أغطية الوجه المُعدة للاستخدام مرة واحدة لجميع الطلاب.

المادة الثانية. خلال مدة إعلانات الحاكم للكوارث، يتم تعليق الحكم الوارد في قانون عمل الأطفال، 820 ILCS 205/12 (Child Labor Law, 820 ILCS 205/12)، والذي يتطلب أن يتم تقديم طلبات الحصول على شهادة عمل بصورة شخصية من قبل القاصر الذي يرغب في العمل. يتم تعليق هذا الحكم فقط فيما يتعلق بشرط تقديم الطلبات بصورة شخصية. يجب على وزارة العمل في إلينوي تنفيذ قواعد الطوارئ لتوفير عملية بديلة لتقديم طلبات الحصول على شهادات التوظيف الصادرة بموجب قانون 820 ILCS 12/205 والموافقة عليها.

المادة الثالثة. يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف من أي أمر تنفيذي سابق آخر. تظل أي أحكام لا تتعارض مع أحكام هذا الأمر التنفيذي سارية المفعول ونافذة بشكل كامل.

المادة الرابعة. إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو سريانه على أي شخص أو حالة من أي محكمة ذات اختصاص قضائي فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر أو على سريانه في هذا الأمر التنفيذي والذي يكون نافذاً بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض نعلن أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

---

جيه بي برينزكر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 4 يونيو، 2020  
مقدم من سكرتير الولاية في 4 يونيو، 2020